

توزيع عام  
قوانين وأوامر وقرارات وإعلانات  
(صادرة بالرائد الرسمي)

نص رقم ت.ع 091 لسنة 2020

بتاريخ 2020.11.25

ضرائب مختلفة مستخلصة من طرف الديوانة

أمر حكومي عدد 850 لسنة 2020 مؤرخ في 13 نوفمبر 2020 يتعلق بتسوية  
الوضعية الديوانية للعربات للسيارة والدراجات النارية المنتفحة بنظام الإعفاء  
الكلي من المعاليم والأداءات بعنوان العودة النهائية للتونسيين المقيمين بالخارج.

رائد رسمي عدد 115 بتاريخ 2020.11.17  
إيداع قانوني بتاريخ 2020.11.18

تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة الأمر عدد 3487  
لسنة 2014 المؤرخ في 18 سبتمبر 2014.

وعلى الأمر عدد 1845 لسنة 1994 وعلى الأمر عدد 1845  
لسنة 1994 المؤرخ في 6 سبتمبر 1994 المتعلق بتنظيم الإدارة  
العامة للديوانة كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة  
الأمر عدد 772 لسنة 2014 المؤرخ في 23 جانفي 2014.

وعلى الأمر عدد 197 لسنة 1995 المؤرخ في 23 جانفي  
1995 المتعلق بضبط الامتيازات الجبائية لفائدة التونسيين  
المقيمين بالخارج وشروط منحها، كما تم تنقيحه وإتمامه  
بالنصوص اللاحقة وخاصة الأمر الحكومي عدد 236 لسنة 2018  
المؤرخ في 13 مارس 2018.

وعلى الأمر الحكومي عدد 235 لسنة 2018 المؤرخ في 13  
مارس 2018 المتعلق بتسوية الوضعية الديوانية للعربات للسيارة  
والدراجات النارية المنتفحة بنظام الإعفاء الكلي من المعاليم  
والأداءات بعنوان العودة النهائية للتونسيين المقيمين بالخارج.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 84 لسنة 2020 المؤرخ في 2  
سبتمبر 2020 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،  
وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

الفصل الأول - يمكن لمالكي العربات للسيارة والدراجات النارية  
المنتفحة بنظام الإعفاء الكلي الممنوح بعنوان العودة النهائية  
للتونسيين المقيمين بالخارج، تسوية الوضعية الديوانية لسياراتهم  
أو دراجاتهم النارية المسجلة بالسلسلة التونسية العادية "ن.ت"  
وذلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020 كالتالي:

- دفع 35% من مبلغ المعاليم والأداءات المستوجبة حسب  
القانون العام على السيارات السياحية والعربات ذات الاستعمال  
المهني، المجهزة بمحركات ذات مكابس يتم الاشتغال فيها بغير  
الضغط ولا تتفوق سعة اسطوانتها 2000 سم<sup>3</sup> أو بمحركات ذات  
مكابس يتم الاشتغال فيها بالضغط ولا تتفوق سعة اسطوانتها  
2500 سم<sup>3</sup> وكذلك على الدراجات النارية.

- دفع 40% من مبلغ المعاليم والأداءات المستوجبة حسب  
القانون العام على السيارات السياحية والعربات ذات الاستعمال  
المهني، المجهزة بمحركات ذات مكابس يتم الاشتغال فيها بغير  
الضغط وتتفوق سعة اسطوانتها 2000 سم<sup>3</sup> أو بمحركات ذات  
مكابس يتم الاشتغال فيها بالضغط وتتفوق سعة اسطوانتها  
2500 سم<sup>3</sup>.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار،  
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي  
1976 المتعلق بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصرف  
والتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين البلاد التونسية والبلدان  
الأجنبية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة  
المرسوم عدد 98 لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011،

وعلى القانون عدد 61 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان  
1988 المتعلق بإصدار مجلة الأداء على القيمة المضافة، كما تم  
تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 78 لسنة  
2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية  
لسنة 2020.

وعلى القانون عدد 62 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان  
1988 المتعلق بمراجعة نظام المعلوم على الاستهلاك كما تم  
تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 56 لسنة  
2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية  
لسنة 2019.

وعلى القانون عدد 113 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر  
1989 المتعلق بإصدار التعريف الجديدة للمعاليم الديوانية عند  
التوريد كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون  
عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 المتعلق  
بقانون المالية لسنة 2020.

وعلى القانون عدد 71 لسنة 1999 المؤرخ في 26 جويلية  
1999 المتعلق بإصدار مجلة الطرقات كما تم تنقيحه وإتمامه  
بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 66 لسنة 2009 المؤرخ  
في 12 أوت 2009.

وعلى القانون عدد 34 لسنة 2008 المؤرخ في 2 جوان  
2008 المتعلق بإصدار مجلة الديوانة كما تم تنقيحه وإتمامه  
بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ  
في 23 ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020،  
وخاصة الفصل 272 منها.

وعلى الأمر عدد 316 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي  
1975 المتعلق بضبط مشمولات وزارة المالية.

وعلى الأمر عدد 1743 لسنة 1994 المؤرخ في 29 أوت  
1994 المتعلق بضبط طرق القيام بعمليات التجارة الخارجية كما

الفصل 2 . يمكن لمصالح الديوانة الترخيص في إلغاء التصاريح الديوانية، المتعلقة بتسوية العربات السيارة والدراجات النارية، المسجلة بالمنظومة الإعلامية "سند" قبل صدور هذا الأمر الحكومي والتي لم يقع خلاص المعاليم والأدوات الخاصة بها.

الفصل 3 . يحتسب مبلغ المعاليم والأدوات المستوجبة على العربة أو على الدراجة النارية على أساس قيمتها ونسب المعاليم والأدوات المعمول بها في تاريخ التسوية.

الفصل 4 . تسجل العربات السيارة والدراجات النارية التي تتم تسوية وضعيتها طبقا لأحكام الفصل الأول من هذا الأمر الحكومي بالسلسلة العادية التونسية "تونس" مع رفع قيد تحجير التفويت.

الفصل 5 . لا يمكن لكل شخص انتفع بأحكام هذا الأمر الحكومي إعادة الانتفاع بنظام الإعفاء الكلي أو الجزئي بعنوان العودة النهائية إلا في صورة إعادة تصدير العربة أو الدراجة النارية خلال السنة الأولى من تاريخ توريدها.

الفصل 6 . تطبق أحكام هذا الأمر الحكومي إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

الفصل 7 . وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار مكلف بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 13 نوفمبر 2020.

رئيس الحكومة

هشام مشيشي

الإمضاء المجاور

وزير الاقتصاد والمالية ودعم

الاستثمار

علي الكعالي